ستيفان هَسَل

إغضبوا!

ترجمة
صالح الأشمر

منشورات الجمل

ستيفان هسل

إغضبوا!

منشورات الجمل

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تحزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

©منشورات الجمل

جميع الحقوق محفوظة

منشورات الجمل

ص.ب: 5438/113 – بيروت – لبنان

تلفون وفاكس: 00961 1 353304

e-mail: alkamel.verlag@gmail.com

www.al-kamel.de

تابعونا على

@منشورات الجمل

منشورات الجمل

منشورات الجمل

يود الناشر أن يشكر صديقه العراقي كاظم جهاد الذي أعدّ المقالات حول قضية هسل المنشورة ترجمتها في خاتمة هذا الكتاب والذي اعتنى بقراءة هذه الترجمة قراءة أخيرة.

٩٣ عامًا. إنها إلى حد ما المرحلة الأخيرة والنهائية من رحلة الحياة. وما عادت النهاية ببعيدة. فيا لها من فرصة أنتهزها لاستذكار ما كان ركيزة لالتزامي السياسي: سنوات المقاومة والبرنامج الذي صاغه منذ سبعين عامًا المجلس الوطني للمقاومة! وإننا لمدينون لجان مولان، في نطاق هذا المجلس، بالفضل في اجتماع كلّ مكوّنات فرنسا المحتلة، الحركات، والأحزاب، والنقابات، لإعلان انضمامها إلى فرنسا المحاربة والقائد الوحيد الذي يمثلها: الجنرال ديغول. ولقد علمتُ وأنا في لندن ملتحقًا بالجنرال ديغول، في آذار/مارس ١٩٤١، أن هذا المجلس كان قد أنهى صياغة برنامج، أقرّه في الخامس عشر من الشهر نفسه في عام ١٩٤٤، يقترح لفرنسا المحرَّرة مجموعة من المبادئ والقيم ترتكز عليها الديموقراطية الحديثة لبلادنا.

إننا اليوم لأحوج ما نكون إلى تلك المبادئ وتلك القيم ويجدر بنا أن نحرص جميعًا على أن يبقى مجتمعنا مجتمعًا نفخر به: لا هذا المجتمع الموسوم بالوافدين غير الشرعيين، وأحكام الإبعاد، والشكوك إزاء المهاجرين، ولا هذا المجتمع الذي تُهدَّد فيه أنظمة التقاعد ومكتسبات الضمان الاجتماعي، أو هذا المجتمع الذي يسيطر فيه الأثرياء على وسائل الإعلام، وكل الأشياء التي ما كنا لِنُجيزها لو كنا ورثة المجلس الوطني للمقاومة الحقيقيين.

ابتداءً من عام ١٩٤٥، على إثر مأساة فظيعة، أقبلت القوى الموجودة في إطار المجلس الوطني للمقاومة على تنفيذ سياسة إحياء طموحة. ولنذكّر بأن الضمان الاجتماعي أُنشئ آنذاك على ما تتمنّاه المقاومة، وفقًا لما ينص عليه برنامجها: «خطة متكاملة للضمان الاجتماعي، ترمي إلى تأمين وسائل العيش للمواطنين كافّة، وفي جميع الأحوال التي يكونون فيها عاجزين عن حيازتها عن طريق العمل»؛ و«نظام تقاعد يسمح للعمال المسنّين بأن يعيشوا بكرامة ما تبقّى من أعمارهم». وجرى تأميم مصادر الطاقة،

الكهرباء والغاز، ومناجم الفحم الحجري، والمصارف الكبرى. هذا ما أوصى به البرنامج أيضًا، «أن تُعاد إلى الأمّة ملكيّة وسائل الإنتاج الضخمة المحتكَرة، ومصادر الطاقة، وثروات باطن الأرض، وشركات التأمين والمصارف الكبرى»؛ و«إقامة ديموقراطية اقتصادية واجتماعية حقيقية، تتضمّن إقصاء الإقطاعيات الاقتصادية والمالية الكبرى عن إدارة الاقتصاد». ثم إن المصلحة العامة ينبغي أن تتقدّم على المصلحة الخاصة، وأن يتغلّب التوزيع العادل للثروات التي يُنتجها عالمُ العمل على سلطة المال. وتقترح المقاومة «تنظيمًا عقلانيًا للاقتصاد يضمن خضوع المصالح الخاصة للمصلحة العامة، متحرّرًا من الدكتاتورية المهنيّة المؤسّسة على شاكلة الدول الفاشيّة» والتي تقوم مقامها حكومة الجمهورية المؤقّتة.

كلّ ديموقراطية حقيقية تحتاج إلى صحافة مستقلّة؛ تعلم ذلك المقاومة، وتتطلّبه، مدافعةً عن «حرّية الصحافة، وشرفها واستقلالها إزاء الدولة، وقوى المال والتأثيرات الأجنبية»، هذا ما حلّ أيضًا محلّ القرارات الخاصة بالصحافة منذ عام ١٩٤٤. والحال أن هذا بعينه بات عُرضة للخطر هذه الأيام.

ولقد نادت المقاومة في ذلك البرنامج بأن «تتوفّر للأطفال الفرنسيين كافّةُ الإمكانية الفعلية للاستفادة من أكثر مناهج التعليم تطوّرًا» من دون تمييز. والحال أن تلك الإصلاحات التعليمية المقترحة في عام ٢٠٠٨ تصبّ في الاتجاه المعاكس لهذا المشروع. وقد ذهب بعض المعلّمين، الذين أؤيّد عملهم، إلى حدّ رفض تطبيق تلك الإصلاحات وكان جزاؤهم اقتطاع أجزاء من رواتبهم. لقد غضبوا و«تمرّدوا»، وقضوا بأن تلك الإصلاحات بعيدة جدًا عن مِثال المدرسة الجمهورية، وأنها تُسرف في خدمة مجتمع المال ولا تُنقي بعدُ الذهنَ المُبدع والحِسّ النقدي.

إن ما يُعاد النظر فيه اليوم إنما هو كامل الركيزة التي قامت عليها الفتوحات الاجتماعية التي حققتها المقاومة.

الحافز على المقاومة هو الغضب

لا يتورّع بعضهم عن أن يقولوا لنا إن الدولة لم تعد قادرة على تأمين تكاليف هذه الإجراءات المواطنيّة. ولكن كيف يمكن اليوم الافتقار إلى المال لتوسيع تلك الفتوحات والحفاظ عليها بينما تضاعفَ إنتاج الثروات كثيرًا منذ التحرير، أيام كانت أوروبا مُدمَّرة؟ ما لم يكمن السبب في أن سلطان المال، الذي كافحته المقاومة بحزم، لم يكن يومًا قويًا، ومُتغطرسًا، وأنانيًا، كما هو اليوم، مع خذامه المختصين حتى في أعلى مراكز النفوذ في الدولة. أما المصارف التي خُصّصت من بعد فتبدو مهتمّة بأرباحها في المقام الأول، وبالرواتب المرتفعة جدًا التي يتقاضاها مديروها، لا بالمصلحة العامة. والفارق بين الأكثر فقرًا والأكثر غنى لم يكن قطّ كبيرًا مثله اليوم، ولا لقيَ الركضُ وراء المال، والمنافسة، مثل هذا التشجيع.

كان الحافز الأساس على المقاومة هو الغضب. وإننا لنهيب، نحن قُدامى حركات المقاومة والقوّات المحاربة لفرنسا الحرّة، بالأجيال الشابة أن تعمل على إحياء ونقل ميراث المقاومة ومُثلها العُليا. ونقول لهم: تسلّقوا الراية، اغضبوا! ولا يجدر بالمسؤولين السياسيين، والاقتصاديين، والمثقفين، وعموم المجتمع، أن يستقيلوا، ولا أن يستسلموا لتأثير الدكتاتورية الدولية الراهنة للأسواق المالية التي تهدّد السلام والديموقراطية.

أتمنّى لكم جميعًا، لكل واحد منكم، أن تجدوا السبب الذي يدفعكم إلى المقاومة. هذا أمر في غاية الأهمّية. عندما يُغضبكم أمرٌ ما، كما كنتُ مغضبًا من النازية، عندئذٍ يغدو كلّ منكم مناضلًا، قويًا ومُلتزمًا. وينضمّ إلى تيّار التاريخ هذا، ولا بدّ لتيّار التاريخ الكبير من أن يستمرّ بفضل كل واحد منكم. إن هذا التيّار يمضي نحو مزيد من العدالة، ومزيد من الحرّية، ولكنها ليست تلك الحرّية المطلقة التي يتمتّع بها الثعلب في قنّ الدجاج. إن هذه الحقوق، التي صاغ برنامجها الإعلان العالمي في عام ١٩٤٨، تعمّ الجميع. فإن صادفتم من الناس أحدًا لا يستفيد منها، فارثوا له، وساعدوه على تحصيلها.

رؤيتان إلى التاريخ

عندما أحاول فهم الشيء الذي تسبَّب بنشوء الفاشيّة، الشيء الذي أدّى إلى اجتياحها لنا هي وحكومة فيشي، أقول لنفسي إن الملّاكين، بما يتّصفون به من أنانية، كانوا يرتعدون خوفًا من الثورة البلشفيّة. فأسلموا القِياد لمخاوفهم. لكن لو انبرت اليوم، كما انبرت آنذاك، أقليّة نشِطة لكان ذلك كافيًا، لأننا سنمتلك الخميرة لكي يختمر العجين. طبعًا، إن تجربة عجوز مثلي، مولود في عام ١٩١٧، لتتميّز عن تجربة شبّان هذه الأيام. وغالبًا ما أطلب إلى معلمين في مدارس ثانوية أن يتيحوا لي إمكانية التحدّث أمام تلاميذهم، فأقول لهم: إنكم لا تمتلكون، كما كنا نمتلك، الأسباب الواضحة لكي تلتزموا. أما نحن فكانت المقاومة في نظرنا هي عدم القبول بالاحتلال الألماني، وبالهزيمة. وكان ذلك أمرًا بسيطًا نسبيًا، بسيطًا مثل ما حدث بعد ذلك من إزالة للاستعمار. ثم حرب الجزائر. إذ كان من البديهي أن تصبح الجزائر مستقلة. وفي ما خصّ ستالين، فقد صفّقنا جميعًا لانتصار الجيش الأحمر على النازيين، في عام ١٩٤٣، لكن عندما علِمنا بالمحاكمات الستالينية الكبرى التي جرت في عام ١٩٣٥، فإن ضرورة الاعتراض على هذا الشكل الذي لا يُطاق من الشمولية فرضت نفسها كبداهة، على الرغم من أنه كان علينا أن نولي الشيوعية أُذنًا صاغية لموازنة الرأسمالية الأميركية.

لقد أتاحت لي حياتي الطويلة سلسلة متتالية من أسباب الغضب. لم تكن تلك الأسباب وليدة انفعال بقدر ما كانت ثمرة إرادة التزام. فطالبُ دار المعلمين الشاب الذي كنتُه كان متأثرًا جدًا بسارتر، زميل الدراسة الأكبر. وكان مؤلّفا سارتر «الغثيان» و«الجدار»، وليس «الكينونة والعدم»، مهمّين للغاية في تكويني الفكري. لقد عوّدنا سارتر أن يقول لنا: «أنتم مسؤولون من حيث إنكم أفراد». وكان مغزى ذلك هو الحزية المطلقة. إنها مسؤولية الإنسان الذي لا يمكنه أن يُفوّض أمره لا إلى سلطة ولا إلى إله. بل على العكس، ينبغي له أن يلتزم باسم مسؤوليته ككائن إنساني. عندما دخلتُ دار المعلمين الكائنة في شارع أولم في باريس، عام ١٩٣٩، دخلتُها كمريد متحمّس للفيلسوف هيغل، وكنت أحضر الحلقة الدراسية التي يُشرف عليها موريس مرلو- بونتي. كان تعليمه يتحرّى التجربة المحسوسة، تجربة الجسد وعلاقاته بالحسّ، كمفرد كبير قُبالة جمع الحواسّ. بيد أن تفاؤلي الطبيعي الذي يريد أن يكون كلُّ مرغوب ممكنًا جعلني أميل إلى هيغل. إن الفلسفة الهيغلية تفسّر تاريخ الإنسانية الطويل على أنه ذو وجهة: إنها

حرّية الإنسان متقدّمًا مرحلة بعد مرحلة. والتاريخ مصنوع من صدمات متتالية، ما يعني أخذ التحدّيات بعين الاعتبار. ثم إن تاريخ المجتمعات يتقدّم، وفي النهاية، بعد أن يبلغ الإنسان حزيته الكاملة، نحصل على الدولة الديموقراطية في شكلها المثالي.

طبعًا، هناك تصوُّر آخر للتاريخ. فأوجُه التقدّم التي تحققت من طريق الحزية، والمنافسة، والركض وراء «الأكثر دائمًا»، يمكن أن تكون معيشة كإعصار مدمّر. هكذا يتصوّرها صديق لوالدي، الرجل الذي تقاسم معه مهمّة ترجمة مؤلَّف مارسيل بروست «البحث عن الزمن الضائع» إلى اللغة الألمانية. إنه الفيلسوف الألماني فالتر بنيامين. لقد استخلص رسالة تشاؤمية من لوحة الرسام السويسري بول كلي، «ملاك الجديد» (أو «ملاك التقدّم») Angelus Novus، حيث يبسط الملاك ذراعيه كما لو أنه يصدّ ويدفع عاصفة يماثلها بالتقدّم. يرى بنيامين، الذي انتحر في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ هربًا من النازيّة، أن وجهة التاريخ هي السّير الوئيد الذي لا يُقهر من كارثة إلى كارثة.

لوحة الرسام السويسري بول كلي «ملاك الجديد» او ملاك التقدم Angelus Novus

اللامبالاة: أسوأ المواقف

حقًا إن أسباب الغضب قد تبدو اليوم أقل وضوحًا أو العالم أشدّ تعقيدًا. مَن يقود؟ مَن يُقرّر؟ ليس من السهل دائمًا التمييز بين كل التيارات التي تحكمنا. فما عدنا نواجه نخبة نفهم بوضوح تصرّفاتها السيئة. إنه عالم فسيح، نشعر جيدًا بأنه مترابط يثكل بعضه على بعض. ونحن نعيش في حالة من التواصل لم يسبق لها مثيل. لكن في هذا العالم أشياء لا تُطاق. ولا بدّ لرؤيتها من إمعان النظر، والبحث. أقول للشبّان: ابحثوا قليلًا تجدوا. إن أسوأ المواقف هو اللامبالاة، كأن تقول: «ما باليد حيلة، إنني أتدبّر أمري». فبتصرّفك على هذا النحو إنما تفقد أحد المكوّنات الجوهرية التي تصنع الإنسان. إنّ أحد المكوّنات التي لا بدّ منها هو ملكة الغضب ونتيجته الالتزام.

يمكن الآن تمييز تحدّيين كبيرين جديدين:

١ - البَون الشاسع بين أفقر الفقراء وأغنى الأغنياء الذي لا يكفّ عن التعاظم. وهذا من مبتكرات القرن الواحد والعشرين. فأفقر الناس في عالم اليوم لا يكاد أحدهم يكسب دولارين يوميًا. ولا يمكن ترك هذا البون يتّسع ويتعمّق. إن هذه الواقعة وحدها يجب أن تُحدِث التزامًا.

٢ - حقوق الإنسان وحالة الكوكب. أُتيحت لي بعد الحرب فرصة المشاركة في تحرير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنّته منظمة الأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شايو بباريس. آنذاك كنت رئيس مكتب هنري لوچِيّيه، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، وأمين سرّ لجنة حقوق الإنسان، وبهذه الصفة اشتركت مع آخرين في كتابة ذلك الإعلان. ولا يسعني نسيان الدور الذي لعبه في إعداد الإعلان رينيه كاسان، المفوّض الوطني لشؤون العدالة والتربية في حكومة فرنسا الحرّة، عام ١٩٤١، والذي نال جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٨، ولا ما قام به بيار منديس فرانس في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحيلت عليه النصوص التي وضعناها، قبل أن تنظر فيها اللجنة الثالثة للجمعية العمومية، المكلّفة بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية. في ذلك الحين كانت هذه اللجنة تضمّ ممثلي الدول الأربع والخمسين الأعضاء في المنظمة الدولية، وكنت أتولّى أمانة سرّها. ونحن ندين لرينيه كاسان بالفضل في استعمال مصطلح الحقوق «العالمية» وليس «الدولية» كما كان يقترح أصدقاؤنا الأنكلوسكسونيون. إذ كان هذا هو الرهان عند الخروج من الحرب العالمية الثانية: التحرّر من التهديدات التي فرضتها

الشمولية على الإنسانية. وللتخلص منها لا بد من الحصول على تعهُّد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام تلك الحقوق العالمية. وهي طريقة لإبطال حُجّة السيادة الكاملة التي يمكن لدولة أن تعتد بها بينما تقترف جرائم ضدّ الإنسانية على أراضيها. وكانت هذه حالة هتلر الذي كان يعتبر نفسه سيدًا في بلاده مُباح له إبادة شعب. إن هذا الإعلان يدين بالكثير للنفور العالمي من النازيّة، والفاشيّة، والشموليّة، وحتى، بفضل حضورنا، لروح المقاومة. وكنت أشعر بوجوب العمل سريعًا، وعدم الانخداع بالنفاق الذي يكتنف إعلان المنتصرين تأييدهم لتلك القيم التي لم يكن الجميع ينتوي إعلاء شأنها بإخلاص، والتي حاولنا فرضها عليهم.

لا يسعني دفع الرغبة في الاستشهاد بالمادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «لكل فرد حق التمتّع بجنسية»؛ والمادة ٢٢: «لكل شخص، بصفته عضوًا في المجتمع، الحقّ في الضمان الاجتماعي؛ وفي أن تُحقَّق، بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونُظم كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنموّ الحرّ لشخصيته». وإذا ما كان هذا الإعلان ذا قيمة تقريرية وليست قانونية، فقد لعب مع ذلك دورًا مؤثرًا منذ عام ١٩٤٨؛ ورأينا شعوبًا مستعمَرة تحتج به في نضالها لنيل الاستقلال؛ ولقّح الأذهان في معركتها من أجل الحرية.

يسرّني ما لاحظته في غضون العقود الأخيرة من تكاثر المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية مثل Attac (جمعية فرض الضريبة على المعاملات المالية) وFIDH (الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان) وAmnesty (منظمة العفو الدولية)... الفعّالة والعالية الأداء. ومن الواضح اليوم أن من يريد أن يكون عمله فعّالًا عليه أن يعمل من خلال شبكة، وأن يستفيد من جميع وسائل الاتصال الحديثة.

للشبّان أقول: انظروا حولكم، تجدوا المواضيع التي تبرّر غضبكم - المعاملة التي يلقاها المهاجرون، والوافدون غير الشرعيين، والغجر. سوف تجدون أوضاعًا ملموسة تحملكم على الانخراط في عمل مواطني مؤثّر. فتشوا تجدوا!

غضبي بخصوص فلسطين

اليوم ينصبُّ غضبي الأكبر على ما يحدث في فلسطين، قطاع غزّة والضفة الغربية. هذا النزاع هو منبع غضب في ذاته. ولا بدّ حتمًا من قراءة تقرير ريتشارد غولدستون الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حول غزّة. وفيه يوجّه هذا القاضي الجنوب- أفريقي، اليهودي، والذي يزعم أنه صهيوني حتى، الاتهامَ إلى الجيش الإسرائيلي بارتكاب «أعمال مماثلة لجرائم حرب، وقد تكون، في بعض الظروف، شبيهة بجرائم ضد الإنسانية» أثناء عملية «الرصاص المسكوب» التي استمرّت ثلاثة أسابيع. لقد عدتُ شخصيًا إلى غزّة في عام ٢٠٠٩، حيث تمكنت من الدخول مع زوجتي بفضل جوازَي سفرنا الدبلوماسيين، لكي نتفحّص عِيانًا ما يقوله التقرير. أمّا الأشخاص الذين كانوا يرافقوننا فلم يُسمح لهم بدخول قطاع غزّة. هناك وفي الضفة الغربية، زرنا مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقامتها منذ عام ١٩٤٨ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، الأونروا، حيث ينتظر أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني طردتهم إسرائيل من أراضيهم عودةً إلى الديار تزداد الشكوك في حصولها. أما غزّة فهي سجن كبير غير مسقوف لمليون ونصف المليون من الفلسطينيين. سجن ينتظم الناس فيه من أجل البقاء على قيد الحياة. وما يتردّد في ذاكرتنا ويساورها أكثر من مشاهد التدمير المادي التي عايناها، مثل تدمير مستشفى الهلال الأحمر ب «الرصاص المسكوب»، هو سلوك الغزّاويين، وطنيتهم، وحبّهم للبحر والشاطئ، واهتمامهم الدائب براحة أطفالهم، الكثُر والمرِحين. لقد تأثرنا بأسلوبهم الحاذق في مواجهة أنواع العَوز والحرمان المفروضة عليهم. رأيناهم يصنعون اللَّبِنَ ويستخدمونه بدلًا من الإسمنت المفقود لإعادة بناء آلاف البيوت التي دمّرتها الدبّابات. وأكّدوا لنا سقوط ألف وأربع مئة قتيل - نساء، وأطفال، وشيوخ من ضمنهم في المخيم الفلسطيني - في أثناء عملية «الرصاص المسكوب» التي شنّها الجيش الإسرائيلي، مقابل خمسين جريحًا فقط في الجانب الإسرائيلي. إنني أوافق القاضي الجنوب- أفريقي على ما توصّل إليه من نتائج. فأن يتمكن يهود من أن يقترفوا بأنفسهم جرائم حرب أمر لا يُحتمَل. إن التاريخ، ويا للأسف، قلّما يقدّم أمثلة على شعوب تتعظ من تاريخها الخاص.

أعلم أن حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الأخيرة لم تتمكن من تجنُّب إطلاق القذائف على المدن الإسرائيلية ردًا على حالة الحصار والعزلة المفروضة على الغزّاويين. وأعتقد يقينًا أن الإرهاب غير مقبول،

لكن يجب الاعتراف بأنكم إذا كنتم محتلّين بوسائل عسكرية متفوّقة للغاية على أسلحتكم لا يمكن لردّ الفعل الشعبي أن ينحصر في اللّاعنف.

هل ينفع حركة حماس إطلاقُ القذائف على مدينة سديروت؟ الجواب لا. هذا لا يخدم قضيّتها، لكن يمكن تفسير هذه الحركة بما يعتمل في صدور الغزاويين من سخط. وفي مفهوم السّخط، يجب فهم العنف على أنه محصّلة مؤسفة لأوضاع غير مقبولة بالنسبة إلى من يعانون منها. والحال يمكن أن يُقال إن الإرهاب نوع من السخط. وإن هذا السخط تعبير سلبيّ. لا ينبغي أن نسخط [أو نفقد الأمل]، ينبغي أن نأمل. إن السخط إنكار للأمل. وهو مفهومٌ، وأكاد أقول إنه طبيعي، غير أنه ليس مقبولًا. لأنه لا يسمح بالحصول على نتائج يمكن على سبيل الاحتمال أن تصنع الأمل.

اللاعنف السبيل الذي ينبغي علينا أن نتعلّم اتّباعه

أنا على يقين بأن المستقبل ينتمي إلى اللاعنف، وإلى المصالحة بين الثقافات المختلفة. من هذا الطريق سيكون على الإنسانية أن تجتاز مرحلتها المقبلة. وفي هذه النقطة ألتقي مع سارتر، فلا يمكن إعذار الإرهابيين الذين يرمون بالقنابل، ولكن يمكن فهمهم. كتب سارتر في عام ١٩٤٧: «أعترف بأن العنف تحت أي شكل كان إنما هو فشل. غير أنه فشل لا مفرّ منه لأننا نعيش في عالم من العنف. وإن كان حقًا أن اللجوء إلى العنف يبقى هو العنف الذي يخاطر بإدامته فالحق أيضًا أن هذا هو الوسيلة الوحيدة لإنهائه». لا يسعنا أن ندعم الإرهابيين كما فعل سارتر باسم هذا المبدأ إبّان حرب الجزائر، أو عند وقوع الاعتداء على رياضيين إسرائيليين أثناء دورة الألعاب الرياضية في ميونيخ عام ١٩٧٢. هذا العنف غير فعّال حتى أن سارتر نفسه خلص في أواخر أيامه إلى التساؤل عن معنى الإرهاب والشك في مبرّر وجوده. ثم إن القول بأن «العنف غير فعّال» أهمّ من معرفة ما إذا كان يجدر بنا أن ندين أولئك الذين يستسلمون له أم لا. إن الإرهاب غير فعّال. وفي مفهوم الفعالية لا بدّ من أمل غير عنيف. فإن كان ثمة أمل عنيف فهو في شعر غيوم أبولينير: «كم هو عنيفٌ الأمل!»؛ لا في السياسة. لقد أعلن سارتر في آذار/مارس ١٩٨٠، قبل ثلاثة أسابيع من وفاته: «يجب أن نفسر لماذا كان عالم اليوم، وهو عالم رهيب، مجرّد لحظة لا غير في التطوّر التاريخي الطويل، ولماذا كان الأمل على الدوام هو إحدى القوى المهيمنة على الثورات والعصيانات، ولماذا ما زلت أشعر بالأمل على أنه تصوّري للمستقبل».

يجب أن ندرك أنّ العنف يولي ظهره للأمل. ولا بدّ من تفضيل الأمل عليه، أمل اللاعنف. هذا هو السبيل الذي ينبغي علينا أن نتعلّم اتّباعه. وسواء أكان ذلك من جانب المضطهِدين أم المضطهَدين، لا بدّ من ولوج باب التفاوض لإزالة الاضطهاد؛ إن هذا المسعى هو الذي سوف يقطع دابر العنف الإرهابي. ولهذا يجب عدم السماح بتراكم كثير من الحقد.

إن رسالة رجل مثل مانديلا، ومارتن لوثر كينغ، تجد مصداقها في عالم تجاوز صدام الأيديولوجيات والشمولية الزاحفة. إنها رسالة أمل في مقدرة المجتمعات الحديثة على تجاوز النزاعات من خلال التفهُّم المتبادل والتأنّي الفطِن. ولبلوغ هذه الغاية يجب الاستناد إلى الحقوق التي من شأن انتهاكها، أيًا يكن الفاعل، أن يثير غضبنا. لا مجال للتساهل في هذه الحقوق.

من أجل عِصيان سلميّ

لقد سجّلتُ - ولست الوحيد - ردَّ فعل الحكومة الإسرائيلية وقد جوبهت بصنيع مواطني بلعين كل يوم جمعة عندما يأتون، من دون رمي بالحجارة، أو استعمال القوّة، إلى الجدار الفاصل حيث يحتجّون على بنائه. لقد وصفت السلطات الإسرائيلية هذه المسيرة بأنها «إرهاب غير عنيف». لا بأس. يجب أن تكون إسرائيليًا حتى يمكنك أن تصف اللاعنف بأنه إرهابي. ولا بدّ بوجه خاص من أن تكون مرتبكًا إزاء فعّالية اللاعنف الذي يتوسّل استثارة التأييد، والتفهُّم، ومساندة كل مَن في العالم مِن مناهضين للاضطهاد.

إن الفكر الإنتاجوي، الذي يحمله الغرب، قد أدخل العالم في أزمة يستلزم الخروج منها إحداث قطيعة جذرية مع الهرب إلى الأمام المتمثل ب «الأكثر دائمًا» في المجال المالي كما في مجال العلوم والتقنيات. لقد آن الأوان لكي تصبح كفّة الهمّ الأخلاقي، والعدالة، والتوازن المستدام، هي الراجحة. لأن المخاطر الجسيمة تتهدّدنا. ويمكنها أن تضع حدًّا للمغامرة الإنسانية على كوكب بإمكانها أن تجعله غير صالح لسُكنى البشر.

لكن يبقى صحيحًا أيضًا أن تقدُّمًا مهمًّا قد تحقق في ميادين عدّة منذ عام ١٩٤٨: إزالة الاستعمار، نهاية نظام الفصل العنصري، تدمير الإمبراطورية السوفياتية، سقوط جدار برلين. في المقابل كانت السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين مرحلة تراجع. هذا التراجع أفسره جزئيًا بالمدّة التي ترأس فيها جورج بوش الولايات المتحدة الأميركية، والحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والنتائج الكارثية التي استخلصتها الولايات المتحدة، مثل التدخل العسكري في العراق. لقد حلّت بنا تلك الأزمة الاقتصادية غير أننا لم نتعلّم منها مباشرةً سياسةٍ إنمائية جديدة. كذلك لم تُتِح قمة كوبنهاغن بشأن الاحتباس الحراري انتهاج سياسة حقيقية للحفاظ على الكوكب. إننا نقف على عتبة، بين أهوال العقد الأول من هذا القرن واحتمالات العقود التالية. لكن يجدر بنا أن نأمل، يجب أن نأمل دائمًا. كان العقد السابق، عقد التسعينيات، مصدر تقدُّم متعدّد المجالات. لقد أمكن للأمم المتحدة أن تدعو إلى مؤتمرات مثل مؤتمر ريو حول البيئة في عام ١٩٩٢؛ ومؤتمر بكين حول النساء في عام ١٩٩٥؛ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بناء على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، أقرّت الدول ال ١٩١ الأعضاء الإعلانَ حول «أهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية»، الذي تعهّدت فيه على وجه الدقة أن تخفض إلى النصف

حجم الفقر في العالم من الآن إلى عام ٢٠١٥. وإني ليؤسفني أشدّ الأسف ألّا يكشف كل من أوباما والاتحاد الأوروبي حتى الآن عن مقدار مساهمتهما المفترضة للانتقال إلى مرحلة بنّاءة، استنادًا إلى القيم الأساسية.

كيف أختم هذه الدعوة إلى الغضب؟ سأختتمها مُستعيدًا ما قلناه، نحن قُدامى حركات المقاومة والقوّات المحاربة لفرنسا الحرّة (١٩٤٠-١٩٤٥)، في الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٤، في مناسبة الذكرى الستين لبرنامج المجلس الوطني للمقاومة، من أن «النازيّة قد هُزِمت، بفضل تضحية إخوتنا وأخواتنا في المقاومة وفي الأمم المتحدة ضد الهمجيّة الفاشيّة. غير أن هذا التهديد لم يختفِ كلّيًا وإنّ غضبنا ضدّ الظلم ما زال مُتّقدًا لم يَفْتُر».

لا، هذا التهديد لم يختفِ كلّيًا. لذلك ما زلنا ندعو إلى «عِصيان سلميّ حقيقي ضد وسائل الاتصال الجماهيرية التي لا تقترح لشبيبتنا من أفق سوى الاستهلاك الجمعي، واحتقار من هم أضعف، وازدراء الثقافة، وفقدان الذاكرة المعمَّم، والمنافسة القاسية يخوضها الجميع ضدّ الجميع».

إلى الذين واللواتي سوف يصنعون القرن الواحد والعشرين، نقول مع محبّتنا:

«الخَلْقُ، هو المقاومة.

المقاومة، هي الخلق».

حواشٍ من الناشرة الفرنسية بالاتفاق مع المؤلف

(١) أنشئ المجلس الوطني للمقاومة سرًّا في ٢٧ أيار/مايو ١٩٤٣ في باريس. وضمّ ممثلين عن حركات المقاومة الثماني الكبرى؛ وعن النقابتين الكبيرتين في فترة ما قبل الحرب: الاتحاد العمالي العام CGT، والاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين CFTC؛ وعن الأحزاب السياسية الرئيسية الستة في الجمهورية الثالثة ومنها الحزب الشيوعي PC والفرع الفرنسيّ للأمميّة العمّاليّة SFIO (جناح الاشتراكيين). عقد المجلس اجتماعه الأول في ٢٧ أيار/مايو برئاسة جان مولان، المفوّض العام لديغول الذي أراد قيام هذا المجلس لإضفاء مزيد من الفعّالية على النضال ضد النازيين ولتعزيز شرعيته الخاصة إزاء الحلفاء. وقد كلّف ديغول هذا المجلس بوضع برنامج حكومة توقّعًا لتحرير فرنسا. وخضع البرنامج لكثير من الأخذ والردّ بين المجلس وحكومة فرنسا الحرّة، في لندن والجزائر معًا، قبل أن يقرّه المجلس الوطني للمقاومة المنعقد بكامل هيئته في الخامس عشر من آذار/مارس ١٩٤٤. وجرى تسليم هذا البرنامج رسميًا إلى الجنرال ديغول في القصر البلدي لمدينة باريس في الخامس والعشرين من آب/أغسطس ١٩٤٤. ولنذكر أن القرار المتعلق بالصحافة صدر في السادس والعشرين من الشهر نفسه، وأن أحد المحرّرين الرئيسيين للبرنامج كان روجيه غينسبورغ، وهو ابن حاخام ألزاسي، وكان يحمل آنذاك اسمًا مستعارًا هو بيار فيون، ويشغل منصب أمين عام الجبهة الوطنية لاستقلال فرنسا، وهي حركة مقاومة أنشأها الحزب الشيوعي الفرنسي في عام ١٩٤١، ويمثل الحركة في المجلس الوطني للمقاومة وفي مكتبها الدائم.

(٢) وفقًا لتقرير نقابي، جرى الانتقال من ٧٥ إلى ٨٠٪ من الدخل كتعويض تقاعد إلى حوالى ٥٠٪. كتب جان- بول دومان، الأستاذ المحاضر في مادة الاقتصاد في جامعة ريمس شامباني- أردين، مذكرة حول «الضمان الصحي التكميلي» لصالح المعهد الأوروبي للأجراء، في عام ٢٠١٠. وفيها يكشف كم أن الحصول على ضمان تكميلي بات امتيازًا مرهونًا بالوضع الوظيفي، وأن رقيقي الحال يتخلّون عن بعض العلاجات لعدم توافر الضمان التكميلي ولأهمية المبلغ المتبقّي الواجب دفعه؛ وأن منبع المشكلة هو التراجع عن اعتبار الأجر دِعامة للحقوق الاجتماعية - بند مركزيّ في قرارات الرابع والخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. تلك القرارات التي أنشأت الضمان الاجتماعي ووضعت إدارته تحت السلطة المزدوجة لممثلي العمال والدولة. ومنذ إصلاحات جوبيه لعام ١٩٩٥

الصادرة بقرارات، ثم قانون دوست بلازي (متخصص في الطبّ) لعام ٢٠٠٤، أصبحت الدولة هي التي تدير الضمان الاجتماعي بمفردها. ومن ذلك على سبيل المثال أن رئيس الدولة هو الذي يُعيّن مدير عام الصندوق الوطني للضمان الصحي (CNAM). ولم يعد النقابيون، كما كانوا غداة التحرير، هم القائمين على صناديق الولايات الابتدائية بل الدولة، عبر الوُلاة. واقتصر دور ممثلي العمال فيها على الاستشارة.

(٣) في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ أقرّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في باريس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأغلبية ٤٨ صوتًا من مجموع أعضائها البالغ ٥٨ دولة. وامتنعت عن التصويت ثماني دول هي: جنوب أفريقيا، بسبب نظام الفصل العنصري الذي يدينه الإعلان عمليًا؛ المملكة العربية السعودية، بسبب المساواة بين الرجال والنساء؛ الاتحاد السوفياتي (روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء)، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، لاعتبارها أن الإعلان لا يولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما تستحقّ من اهتمام، وحول مسألة حقوق الأقلّيات؛ ويُسجَّل مع ذلك أن روسيا خاصة عارضت الاقتراح الأسترالي بإنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان مهمّتها النظر في العرائض المرفوعة إلى الأمم المتحدة؛ ويجدر هنا التذكير بأن المادة الثامنة من الإعلان تدرج مبدأ اللجوء الفردي إلى المحاكم للانتصاف من الدولة في حال الاعتداء على الحقوق الأساسية؛ وقد جرى تطبيق هذا المبدأ في أوروبا عام ١٩٩٨ مع إنشاء المحكمة الأوروبية الدائمة لحقوق الإنسان التي تضمن حق اللجوء هذا لثمان مئة مليون أوروبي.

(٤) جان بول سارتر، «موقف الكاتب في عام ١٩٤٧».

Sartre, J.P., ``Situation de l'écrivain en ١٩٤٧", in Situations II, Paris, Gallimard, ١٩٤٨.

(٥) جان بول سارتر، «الآن الأمل»...

Sartre, J.P., ``Maintenant l`espoir...", in Le Nouvel Observateur, ٢٤ mars ١٩٨٠.

(٦) الموقّعون على نداء الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٤ هم: لوسي أوبراك، ريمون أوبراك، هنري بارتولي، دانيال موردیه، فيليب دشار، جورج غينغوين، ستيفان هسَل، موريس كريجل- فالريمون، ليز لُندن، جورج سَغي، جرمين تِيون، جان- بيار فرنان، موريس فوتاي. هذا النداء لقي صدى قويًا في أوساط الأجيال الشابة، شأنه شأن الخطاب الذي ارتجله ستيفان هسل في السابع عشر من أيار/مايو ٢٠٠٩، من على مِنصّة غلييير،

في أثناء التجمُّع السنوي «أقوالُ مقاوَمات» الذي دعت إليه جمعية «مواطنون مقاومون بالأمس واليوم»، وفيه يذكّر هسل بأن «سبب المقاومة» كان هو «الغضب» ويهتف قائلًا: «جِدوا أسبابكم الخاصة للغضب، التحقوا بتيّار التاريخ الكبير هذا». إن هذه المداخلة التي جمعها السينمائي جيل بزيه لفيلمه «فالتر، عودة إلى المقاومة»، كانت نقطة الانطلاق للنص المنشور هنا. لمزيد من الفائدة يمكن الرجوع إلى موقع الجمعية www.citoyens-resistants.fr

ملحق الناشرة الفرنسية

ولِد ستيفان هسَل في برلين، عام ١٩١٧، لأب يهودي كاتب، ومترجم، هو فرانتس هسَل، وأُمّ رسّامة، مولعة بالموسيقى، وكاتبة أيضًا، هي هلين غروند. استقرّ أهله في باريس، عام ١٩٢٤، مع ولديهما أولريش، البكر، وستيفان. وبفضل وسطهما العائلي، كان الأخوان يتردّدان على روّاد الحركة التجديدية في باريس ومنهم الدادائي مارسيل دوشان والنحّات الأميركي ألكسندر كالدر. في عام ١٩٣٩ دخل ستيفان دار المعلّمين العليا في شارع دولم بباريس. ولمّا كان قد حصل على الجنسية الفرنسية في عام ١٩٣٧ فقد جُنّد وشهد مراوحات الفترة الأولى، ما يُدعى «الحرب العجيبة»[1]، ورأى الجنرال بيتان يُرْخِص السيادة الفرنسية. وفي أيار/مايو ١٩٤١ انضمّ إلى

فرانتس هسل والد ستيفان

«فرنسا الحرّة»[2] بقيادة الجنرال ديغول، في لندن. وعمل في مكتب

مكافحة التجسس والاستعلامات والاشتباك. وذات ليلة من أواخر آذار/مارس ١٩٤٤ أبحر إلى فرنسا خلسة متخذًا الاسم الرمزي «غريكو» ومكلّفًا الاتصال بمختلف الشبكات الباريسية، وإيجاد أماكن جديدة للبثّ الإذاعي بغية إيصال المعلومات المجمّعة إلى لندن، تمهيدًا لاحتلال الحلفاء الشاطئ الفرنسي.

في العاشر من تموز/يوليو ١٩٤٤ اعتقلته الشرطة السرّية الألمانية (الغستابو) بناء على وِشاية: «لا يُلاحق مَن تكلّم تحت التعذيب» هذا ما سوف يكتبه في مذكراته «رقص مع القرن» في عام ١٩٩٧.

بعد خضوعه للاستجواب تحت التعذيب - ولا سيما محنة المغطس، غير أنه يُفقد معذّبيه توازنهم وهو يخاطبهم بالألمانية، لغته الأمّ - رُحّل إلى معسكر الاعتقال في بوخنفالد، في ألمانيا، في الثامن من آب/أغسطس ١٩٤٤، أي قبل بضعة أيام من تحرير باريس. وعشيّة تعليقه على حبل المشنقة، تمكّن في اللحظة الأخيرة من مبادلة هويّته بأخرى عائدة إلى فرنسي توفّي بالتيفوس في المعتقل. وتحت اسمه الجديد، ميشال بواتل، الذي يعمل فزازًا، رُحّل إلى معتقل روتلبروده على مقربة من مصنع عجلات الهبوط لقاذفات القنابل الألمانية، يونكر ٥٢، لكن لحُسن الحظ - حظه الدائم -، عُيّن في قسم المحاسبة. وما لبث أن فرّ من المعتقل، ولكن أُلقي القبض عليه، ونُقِل إلى معسكر دورا حيث تُصنع صواريخ V٢ و V١ التي كان النازيون يأملون أن يكسبوا الحرب بواسطتها. ثم عُيّن في سريّة التأديب حيث تمكّن من الفرار ونجح فيه جدّيًا هذه المرة؛ وفي هذه الأثناء كانت جيوش الحلفاء تقترب من دورا. أخيرًا عاد إلى باريس ليلقى زوجته وأولاده الثلاثة، وهم صبيان وبنت.

«أما وقد استُرِدّت هذه الحياة، فيجدر ارتهانها» كتب خرّيج فرنسا الحرّة في مذكراته. في عام ١٩٤٦، بعد أن نجح في مباراة الدخول إلى وزارة الشؤون الخارجية، أصبح ستيفان هسل دبلوماسيًا. وكانت وظيفته الأولى في منظمة الأمم المتحدة حيث عرض عليه هنري لوچيّيه، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، وأمين سرّ لجنة حقوق الإنسان، أن يكون أمين سرّ مكتبه. وبهذه الصفة انضمّ ستيفان هسل إلى اللجنة المكلّفة إعداد ما سوف يُعرف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتضح أن ستة من بين أعضاء اللجنة الاثني عشر لعبوا دورًا جوهريًا في هذا الصدد هم: أليانور روزفلت، أرملة الرئيس الأميركي روزفلت المتوفّى في عام ١٩٤٥، والناشطة النسوية الملتزمة، رئيسة اللجنة؛ الدكتور شانغ (ممثل صين تشانغ كاي-شك وليس صين ماوتسي تونغ) نائب رئيس اللجنة، الذي جزم بأن الإعلان

ينبغي ألّا يكون صدى للأفكار الغربية وحدها؛ شارل حبيب مالك (لبنان)، مُقرّر اللجنة، الذي يُقدَّم غالبًا على أنه «القوة المحرّكة»، مع أليانور روزفلت؛ رينيه كاسان (فرنسا)، قانوني ودبلوماسي، رئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية، وإليه يعود الفضل في تحرير موادّ عدّة، وفي حُسن التعامل مع مخاوف بعض الدول، بما فيها فرنسا، التي تخشى من تهديد هذا الإعلان لسيادتها الاستعمارية - كان لديه تصوّر صارم وتدخُّليّ عن حقوق الإنسان؛ جان بترز همفري (كندا)، محام ودبلوماسي، معاون مقرّب من لوجِيّيه، كتب المسوّدة الأولى للإعلان، وهي وثيقة تقع في أربع مئة صفحة؛ وأخيرًا، ستيفان هسل (فرنسا)، دبلوماسي، مدير مكتب لوجِيّيه، وأصغرهم سنًّا. ونلاحظ كم أن روح فرنسا الحرّة ترفرف على هذه اللجنة. وقد أقرّت الأمم المتحدة هذا الإعلان في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شايو بباريس.

ومع تدفُّق موظفين جُدد، وبينهم كثيرون يطمعون في منصب جزيل الراتب، «يَعزل الهامشيّين الباحثين عن مَثلٍ أعلى» كما علّق هو نفسه في مذكراته، ترك ستيفان هسل الأمم المتحدة. ولمّا عيّنته وزارة الخارجية لتمثيل فرنسا لدى الهيئات الدولية أتيحت له الفرصة بهذه الصفة للتواجد بصورة مؤقتة في نيويورك والأمم المتحدة. وفي أثناء حرب الجزائر ناضل لصالح الاستقلال الجزائري. وبمسعى من الأمين العام لقصر الإليزيه، كلود بروسولت، نجل بيار، الذي شغل في السابق منصب رئيس مكتب مكافحة التجسُّس، تلقّى في عام ١٩٧٧ عرضًا من الرئيس فالري جيسكار ديستان لتولّي منصب سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة في جنيف. لا يخفي هسّل أن الوحيد من بين رجال الدولة الفرنسية الذي كان يشعر بأنه أقرب إليه هو بيار ماندِيس فرانس، الذي تعرّف إليه في لندن، في حقبة فرنسا الحرّة، والتقاه في عام ١٩٤٦ في الأمم المتحدة، في نيويورك، حيث كان هذا الأخير يمثّل فرنسا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولسوف يعزو الفضل في تكريسه دبلوماسيًا إلى «ذلك التغيير الذي طرأ على الحكم في فرنسا بوصول فرنسوا ميتران إلى سدّة الرئاسة في قصر الإليزيه» في عام ١٩٨١، كما كتب في مذكراته مضيفًا أن ذلك التغيير «جعل من دبلوماسي ضيّق التخصّص في مجال التعاون متعدّد الأطراف، قبل سنتين من بلوغه سنّ التقاعد، سفيرًا لفرنسا». وقد انتسب هسل إلى الحزب الاشتراكي، وفي ذلك يقول: «أتساءل لماذا؟ الجواب الأول: بسبب صدمة العام ١٩٩٥، فما كنت لأتصوّر أن الفرنسيين بلغوا من التهوُّر حدّ حمل جاك شيراك إلى سدّة الرئاسة».

في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ زار هسل وزوجته الجديدة، مزوّدين بجوازَي سفر دبلوماسيين، قطاع غزّة، ولدى عودته أدلى بشهادته عن الحياة الأليمة التي يحياها الغزّاويون. «لقد وقفتُ دائمًا إلى جانب المنشقّين» أعلن هسل في الفترة نفسها.

وهو الذي يتكلّم هنا حقًّا، وقد ناهز الثالثة والتسعين من العمر.

سيلفي غروسمان

---

1 الحرب العجيبة أو المُضحكة la drôle de guerre (وبالألمانيّة «الحرب الجالسة» Sitzkrieg) هي التسمية التي أُطلِقت على الفترة الأولى من الحرب العالميّة الثانية، التي تشمل ١٩٣٩ و١٩٤٠، وتميّزت بغياب العمليات العسكريّة في جميع الجبهات، فكان النازيّون وشركاؤهم من جهة والحلفاء من جهة أخرى يكتفون برصدِ بعضهم البعض.

2 فرنسا الحرّة La France libre هو الاسم الذي منحه الجنرال ديغول لحركة المقاومة الفرنسيّة التي أسسها في لندن على اثر ندائه الشهير، المعروف بنداء الثامن عشر من حزيران/يونيو ١٩٤٠.

مقالات حول قضية هسَل / إغضبوا

باسكال بونيفاس[3] بيار- أندريه تاغييف: شتائم مستنكَرة بلا عقاب ضدّ ستيفان هسَل

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[4]

شنّ بيار- أندريه تاغييف من على جدار موقعه للتواصل الاجتماعيّ (فيسبوك) هجومًا على ستيفان هسَل، المذنب في نظره بجريرة العداء لإسرائيل، وفي الآونة الأخيرة بجُرم الدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية المصنوعة في الأراضي المحتلّة: «عندما تنعم أفعى سامّة بالإحساس براحة الضّمير، على غرار المدعوّ هسَل، فمن الطبيعيّ أن تراودنا الرغبة في سحق رأسها».

ويضيف مقتبسًا نصًّا لفولتير بعد تحويره:

في عمق سواحلِ أفريقيا ذاتَ مساءٍ
لدغ الضّلُّ الشيخَ هسَل
ما الذي برأيكم حَصَلْ
الضّلُّ من لدغتِهِ قُتِلْ

وقد انبرت الحركة المناهضة للتمييز العنصريّ MRAP[5] للردّ بقوة على تلك النشرة.

ففي مقابلة مع صحيفة «جريدة الأحد» JDD أعلن مولود عونيت أنّ هذه العبارات غير مقبول صدورها عن سلطة تمتُّ إلى المجلس الوطني للبحث العلميّ CNRS (حيث يشغل تاغييف وظيفة مدير أبحاث) ومُهينة بخصوص الرّجل الذي ساهم جزئيًا في كتابة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

وعندما اتصلت هيئة تحرير تلك الصحيفة بتاغييف رفض الاستجابة محيلًا على آخر تعليق له منشور على جداره الإلكتروني بصدد ستيفان هسَل أيضًا: «كان بمكنتِه أن ينهي حياته بطريقة أشرف من دون التحريض على كراهية إسرائيل ضامًّا صوته إلى أصوات أعدى أعداء إسرائيل».

وفي استجواب أجرته معه الإذاعة اليهودية في باريس Radio-j في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ خفّف تاغييف من حدّة الجدل معلنًا أنّ «فيسبوك» ليست من منشورات المجلس الوطنيّ للبحث العلميّ: «ثمة [في «فيسبوك»] مجال للتهكّم، ولإطلاق عبارات ساخرة». وأومأ إلى أن ذكره للحيّة على سبيل المجاز كان مزيجًا من الدعابة والسّخر وأنه عمد بعد ذلك إلى محوه عن جداره.

وعوضًا عن أن يقفل باب الجدل مضى أبعد من ذلك معلنًا «أن ستيفان

هسَل إن كان فعلًا معتقلًا سياسيًا منفيًا - في المثلث الأحمر - في بوخنفالد وفي دورا، فقد أتاح له تمكُّنه من اللغة الألمانية (كما يقول هو نفسه في مذكراته) الحصول على وظيفة في السلك النظاميّ لحرّاس معسكرات الاعتقال الجماعيّ ولم يشاطر في أيّ حال من الأحوال المعتقلين اليهود - في المثلث الأصفر - مصيرَهم هم المسخَّرين لأداء المهمّات المضنية حتى لحظة إبادتهم. وعلى ذلك فإن تقديمه بصفته ناجيًا من المخطّط النازيّ لإبادة اليهود كذبٌ وتضليل».

ولكي يزيد له في الكيل، يضيف قائلًا: «أما هويّته اليهودية غير الموجودة فإنه يستخدمها متى أفاده ذلك في تبرير دعواته لإثارة الكراهية ضدّ إسرائيل». إن ستيفان هسَل والحالة هذه ما هو إلا دجّال وضع نفسه في خدمة حرّاس معسكرات الموت. هذه المزاعم هي في منتهى الشطط، مُشينة وتدعو للرثاء في الوقت نفسه حتى ليشتدُّ الميلُ إلى تجاهلها. وهذا ما اختار ستيفان هسَل، بما يتّصف به من حكمة، أن يفعله رافضًا النزول إلى مستوى ذاك الذي يكيل له الاتهام بطريقة معيبة.

والأعجب من ذلك أن هذه التصريحات لم تُثِر موجات الاحتجاج الأخلاقي والضجيج الإعلامي المألوفة في بلادنا، ولا سيّما في ما يتعلق بقضايا الشرق الأدنى. والصحافي الذي أجرى المقابلة مع تاغييف لم يرَ من المفيد أن يميّز نفسه وينأى بها عن هذه الأقوال معلنًا ببساطة «إن ما تقوله قاسٍ بما فيه الكفاية، يا بيار- أندريه تاغييف. ألا تخشى أن يدّعي عليك بتهمة القدح والذمّ؟».

كذلك الأمر بالنسبة إلى المجلس الوطني للبحث العلميّ الذي وجّه في الآونة الأخيرة تأنيبًا إلى الباحث فنسان جيسَر Vincent Geisser، بسبب قضية أصغر من هذه بكثير.

ما كان ليحدث لو أن فنسان جيسَر هاجم بهذا القدر من العنف، عبر إذاعة للجالية العربية، شخصيةً تتمتع بمكانة تضاهي مكانة ستيفان هسَل، غير أنها ليست منخرطة في المعارك نفسها التي يخوضها هسَل على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني؟ لسوف يُحدث ذلك زوبعة إعلامية لا قِبَل لجيسَر من بعدها ولكانت لها تبِعات على وضعه الوظيفي في المجلس الوطني للبحث العلميّ.

أكان صنيع ستيفان هسَل المتمثل في توظيف سمعته المرموقة في سبيل الاعتراف بحقوق الفلسطينيين هو الذي أمكن القوم من إمطاره بوابل من الشتائم والإهانات على هذه الصورة المخزية من دون عقاب؟

يمكن طبعًا الاعتقاد بأنّ كل ما هو متطرّف ومتجاوز الحدّ تافه عديم

المعنى، وتاليًا لا قيمة قطعًا ولا معنى لعبارات تاغييف. هذا هو مَيلي الطبيعي. ولكن فلنسلّم بذلك إذن بصورة عامة وليس وفقًا للأشخاص المعنيّين. في المثل المعاكس الذي أتيت على ذكره لا أعتقد أن حقّ السُخر سوف يؤخذ به. إن الكيل بمكيالين في هذا الصدد بات يصبح أكثر فأكثر تعذّرًا على الاحتمال.

---

3 Pascal Boniface: ولد في باريس في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٥. باحث فرنسي مختص في الشؤون الجيوسياسية. عضو سابق في المجلس الاستشاري لقضايا نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (٢٠٠١-٢٠٠٥). له حوالى أربعين مؤلّفًا في القضايا الاستراتيجية، تعالج سياسة فرنسا الخارجية، وقضايا نوويّة، والنزاع في الشرق الأوسط وتداعياته على المجتمع الفرنسي وعلى علاقات القوة الدولية، وكذلك دور الرياضة في القضايا الدولية.

4 Le blog de Pascal Boniface sur nouvelobs.com
http://pascalbonifaceaffairesstrategiques.blogs.nouvelo
pierre-andre-taquieff-insultes-/٢٠١٠/١٠/٢٥ /bs.com/archive
inadmissibles-en-toute- impuni.html

5 Le Mouvement Contre le racisme et pour l›Amitié entre les peoples الحركة ضد العنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب.

جان- إيمانويل ديكوان[6] عندما يشتم بيار - أندريه تاغييف ستيفان هسل

الجمعة ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠[7]

يوجد بالتأكيد كلّ شيء على «جدران» الفيسبوك. منذ مدّة وجيزة، أزعجَنا أن نقرأ على جدار بيار- أندريه تاغييف، وهو فيلسوف، ومؤرّخ، ومدير أبحاث في المركز الوطني للبحث العلميّ CNRS، عبارات تجاوزت الحدود هذه المرّة إلى أقصى مدى. هذه العبارات تناولت ستيفان هسّل الذي اعتبره تاغييف مذنبًا لأنه بدا «معاديًا» لإسرائيل إذ دعا في الآونة الأخيرة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية المصنوعة في الأراضي المحتلّة. ولقد تجرّأ تاغييف على اقتباس نصّ لفولتير وتحويره لكي يأتي على ذكر ستيفان هسّل، الدبلوماسي، والسفير، والمقاوِم الفرنسي القديم، وأحد محرّري الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. كتب تاغييف:

«في عمق سواحل أفريقيا ذاتَ مساء
لدغَ الضلُّ الشيخَ هسل
ما الذي برأيكم حصل
الضّلُ من لدغته قُتِل»

لعلّكم قرأتم جيّدًا... ثمّ إن تاغييف يضيف دونما لبس أو غموض: «عندما تنعمُ أفعى سامّة بالإحساس براحة الضّمير، على غرار المدعوّ هسل، فمن الطبيعي أن تراودنا الرغبة في سحق رأسها»

مهما بدا الأمر غريبًا ولا يصدّق، لم تُحدِث هذه الكلمات إلّا القليل من ردود الفعل، لولا ردّ حركة «مراب» MARAP، بشخص مولود عونيت الذي رأى في محادثة قصيرة مع صحيفة JDD أن هذه العبارات «غير مقبولة من طرف سلطة علمية تمتّ إلى المجلس الوطني للبحث العلميّ» و«مهينة في حقّ ذاك الذي ساهم جزئيًا في تحرير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨».

مذ ذاك رفض بيار- أندريه تاغييف الردّ مجدّدًا، محيلًا أولئك الذين يحاولون الاتصال به على قراءة تعليقه الأخير المنشور على «جداره» بخصوص ستيفان هسّل «كان يسعه بالتأكيد أن ينهي حياته بطريقة أشرف من دون أن يحصّ على الكراهية ضد إسرائيل ضامًا صوته إلى أصوات أعدى أعداء اليهود».

ولنذكّر بأن ستيفان هسّل، وهو أحد ضمائرنا الغربية، لم يدعُ أبدًا، أبدًا على وجه اليقين، إلى إذكاء «الكراهية ضد إسرائيل»، لا بل العكس. إن

المطالبة اليوم بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية المصنوعة في الأراضي المحتلّة - وليس كلّ المنتجات الإسرائيلية - هي واجب جميع المواطنين الحريصين على العدالة الدولية والمؤيّدين لحلّ سلميّ في الشرق الأدنى.

يعلم الجميع أن الوضع الذي فُرض على الفلسطينيين لا يمكن أن يستمرّ... إن ستيفان هسّل على صواب.

لكن هذا ليس كلّ شيء... ففي ردّه على أسئلة الإذاعة اليهودية في باريس Radio-j، حاول تاغييف أولًا التقليل من حدّة الجدل عن طريق المقارنة زاعمًا أن «فيسبوك» ليست نشرة صادرة عن المجلس الوطني للبحث العلميّ: «ثمة [في «فيسبوك»] مجال للتهكّم، لإطلاق عبارات ساخرة» كما لو أن كلّ شيء مُباح... غير أن هذا لم يكن كافيًا. إذ إن تاغييف لم يتردّد في تدنيس سيرة الرجل الذاتية: «أن ستيفان هسّل إن كان فعلًا معتقلًا سياسيًا منفيًا - في المثلث الأحمر - في بوخنفالد وفي دورا، فقد أتاح له تمكّنه من اللغة الألمانية الحصول على وظيفة في السلك النظامي لحرّاس معسكرات الاعتقال الجماعيّ. ولم يشاطر في أيّ حال من الأحوال المعتقلين اليهود - في المثلث الأصفر - مصيرَهم هم المسخّرين لأداء المهمات المضنية حتّى لحظة إبادتهم. وعلى ذلك فإن تقديمه بصفته ناجيًا من المخطط النازي لإبادة اليهود كذبٌ وتضليل». ويضيف تاغييف: «أما هويّته اليهودية غير الموجودة فإنه يستخدمها متى أفاده ذلك في تبرير دعواته لإثارة الكراهية ضد إسرائيل».

هذا ما أقدم بيار- أندريه تاغييف على اقترافه. ففي نظره لم يكن ستيفان هسّل سوى مخادع وضع نفسه في خدمة حرّاس المحكومين بالإعدام في معسكرات الموت... وعنده أن ستيفان هسّل قد لا يكون يهوديًا، لا بل حتّى أنه يبتزّ العالم... وفي اعتقاده أن من ينتقد سياسة كُره الأجانب التي يعتمدها المسؤولون الإسرائيليون كمن يظهر نفسه معاديًا لإسرائيل - ولِمَ لا معاديًا للسامية؟

من نافلة القول أننا متضامنون مع ستيفان هسّل ومن الخير أن يتمّ الاعتراف بدناءة عبارات السيد تاغييف. أولًا من قِبل المجلس الوطنيّ للبحث العلميّ، المتشدّد عادةً حيال مكائد أعضائه. ومن قِبل العدالة، إذا اقتضى الأمر.

منذ سنوات وظّف ستيفان هسّل سُمعته ومكانته الشخصية المرموقة لمصلحة الاعتراف بحقوق الفلسطينيّين. ونحن أكثر من أيّ وقت مضى نقف إلى جانبه.

---

6 Jean-Emmanuel Ducoin: رئيس تحرير صحيفة «لومانيتيه» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي، كاتب افتاحيات، ومحزر أخبار، وكاتب.

7 La roue tourne, le blog de Jean-Emmanuel Ducoin http://larouetournehuma.blogspot.com/٢٠١٠/١٠/quand-pierreandre- taguieff-insulte.html

كاترين دافيد[8] سكينة[9] وهسَل معركة واحدة

٥/١١/٢٠١٠ الساعة ١٦:٠٨[10]

باشمئزاز وذهول وقعتُ على فتوى أطلقها المُلّا بيار- أندريه تاغييف من موقعه على الفيسبوك ضد ستيفان هسَل فيما كانت قناة فرنسا الخامسة France ٥ تحتفي برجل الثقافة والسلام هذا في برنامجها «بصمات». ولمّا لم يكن لي سابق علم بهذه التجشُّؤات الإعلامية تعذّرت عليّ الإشارة إليها في المقال الذي كرّسته لذلك البرنامج على صفحات المجلّة الأسبوعية Téléobs، بيد أن مثل هذا الفيض المفرط من الحقد المنصبّ على هذا المقاوِم الكبير الذي كان أحد محرّري الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يمكن أن يبقى دون ردّ عليه.

على جدار موقعه في الفيسبوك كتب الأستاذ الجامعي بيار- أندريه تاغييف على وجه التحديد هذه الجملة الغريبة العجيبة، التي لا تشينُ أحدًا سواه: «عندما تنعم أفعى سامّة بالإحساس براحة الضّمير، فمن الطبيعي أن تراودنا الرغبة في سحق رأسها». سكينة وهسل معركة واحدة. هي ذي الدعوة إلى عقوبة الرجم تدخل في عداد أخلاق الجمهورية [الفرنسيّة] وآدابها.

أيّ عقرب نافثة للنار وجدت مستقرًا لها في رأس تاغييف وأقرانه؟ وما هي «الجريمة» التي أذنب هسَل في ارتكابها؟ جريمته أنه انتقد السياسة الراهنة للحكومة الإسرائيلية، ولا سيّما وقف العمل بقرار تجميد بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلّة؛ جريمته أنه دعا إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية المصنوعة في تلك الأراضي - وليس كلّ المنتجات الإسرائيلية.

حرّضوا عليه! أطلقوا عليه الكلاب! مَن يرجمه بأول حجر؟ نعم لقد تجرأ على انتقاد إخوانه الإسرائيليين. نعم، إنه قَلِق بشأن الوضع الراهن ويعتبر أن عناد نتنياهو يشكل خطراً على المنطقة، وعلى إسرائيل في المقام الأول! «إننا نعتقد أن إسرائيل تمضي في اتجاه الحائط. وإننا لكثيرون» يقول هو بطيبة خاطر.

في حين يتبدّى انحرافٌ طائفي يصِمُ بمعاداة السامية كلَّ فكرٍ نقدي للوضعية المتطرّفة التي يتخذها المسؤولون الإسرائيليون، فإن تاغييف في غمرة اندفاعه يجيز لنفسه إصدار أحكام غير مقبولة بشأن اعتقال هسل ونفيه، ما يعني في الواقع اتهامه بجريرة البقاء على قيد الحياة.

إننا لنتساءل أما زالت إمكانية المناقشة الديمقراطية موجودة في

بلادنا! للاظلاع على تحليلٍ صافٍ وهادئ لهذه المرحلة المحزنة، أنصح بالرجوع إلى التوضيح المنشور على الموقع الإلكتروني لجان- إيمانويل ديكوان[11].

بصدد إلغاء الحوار مع هسل الذي كان مقرّرًا في دار المعلمين العليا في باريس

---

8 Catherine David: روائية، وباحثة، وناقدة أدبية، وهاوية العزف على البيانو، فرنسية - أميركية، ولدت في باريس.

9 سكينة امرأة إيرانية متهمة بقتل زوجها ومحكوم عليها بالموت رجمًا. كانت محور حملة إعلامية ضد عقوبة رجم النساء، ولإجراء محاكمة سكينة حسب الأصول.

10 /http://bibliobs.vouvelobs.com/essais
-Sakineh/BIB٥٩٢٦.٢٠١٠١١٠٥
et -hessel-meme-combat.html

11 أنظر ترجمته أعلاه.

باسكال بونيفاس المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا CRIF وفنكيلكروت وبرنار- هنري ليفي يفرضون الرقابة على ستيفان هسَل

الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١[12]

في هذا اليوم الثامن عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كان من المقرر أن تُعقد في دار المعلمين العليا ندوة حوارية تجمع ستيفان هسَل والقاضي بنوا هورل، وليلى شهيد مندوبة السلطة الفلسطينية في بروكسل، وداعية السلام الإسرائيلي ميشيل فارشافسكي، و[القاضية ووزيرة العدل في الحكومة الاشتراكية السَابقة] إليزابيت غيغو. أقول كان ينبغي أن تُعقد هذه الندوة، لأن مونيك كانتو سبربر، مديرة دار المعلمين العليا، منعت انعقادها.

على الموقع الإلكتروني للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (كريف CRIF)، أعرب رئيس المجلس ريشار براسكييه عن سروره بهذا النبأ، ففي رأيه أن هذا الحوار لا يضم آراء متعارضة. وذلك أن المقصود من الندوة هو الدفاع عن الجمعية BDS الداعية إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. ويؤكد براسكييه في افتتاحيته أن مجلسه «كان وراء جميع الإجراءات المضادة للمقاطعة، وإن جرت العادة ألا يتقدّم هو نفسه بشكوى». ويوجّه التحية إلى كل من كلود كوهين تانُونجي، وبرنار هنري ليفي، وألان فنكيلكروت، وجميعهم من قدامى طلاب دار المعلمين العليا، لتدخّلهم لدى فاليري بكرش، وزيرة الجامعات، بغية منع انعقاد الحوار.

أحدث هذا العمل حالة من القلق والتأثر في الوسط الثقافي لم تولِها الصحافة سوى قدر قليل من الاهتمام.

أكان ذلك الحوار من الخطورة بمكان بحيث اقتضى منع انعقاده؟ طبعًا، لم يكن حوارًا متعدّد الأصوات والآراء للغاية. وأنا أفضّل من جهتي الحوارات الحقيقية التي يُعبَّر فيها عن وجهات نظر متعارضة على الحوارات المقتصرة على وجهة نظر واحدة يجري التعبير عنها بطرق عدّة. ولكن هل يمكن تبرير منع انعقاد ندوة بحجّة تطابق وجهات نظر المشاركين فيها؟

أفلا ينظّم المدافعون عن إسرائيل دفاعًا مطلقًا مؤتمرات تتميّز بإجماع الآراء ولا تخلو أحيانًا من توجيه عبارات عنيفة ضد أولئك الذين لا يشاركون المؤتمرين آراءهم؟ ألا يمكن التفكير في أن الجمهور لديه من

النضج والرشاد ما يكفي لكي يختار ما يرغب في الاستماع إليه أم لا؟ ولا سيما أن جمهور دار المعلمين العليا لا بد أنه يمتلك حسًا نقديًا!

يمكن تبرير النقاش بشأن المقاطعة. فثمة من أنصارها من يرى وجوب اتساع نطاقها، ويريد آخرون (مثل غالبية الذين سيشاركون في النقاش) اقتصارها على المنتجات القادمة من المستوطنات، انسجامًا مع التشريع الأوروبي من جهة ثانية. وجميعهم، في جميع الحالات، يحتجّون على إمكان وصف هذا الطلب بأنه تحريض علني على التمييز، كما فعلت وزارة العدل، كما يُعتَقد، بطلب من المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF).

يؤكّد هذا المجلس أن له هدفين: مكافحة المعاداة للساميّة والدفاع عن إسرائيل. أوَ لم يفضُل والحالة هذه الهدف الثاني على الأول؟ اللهمّ إلا إذا عاود التأكيد للمرة الألف أن كلّ نقد لإسرائيل يمهّد السبيل لمعاداة الساميّة. غير أن فعالية هذه الحجّة المستخدمة بإلحاح منذ حوالي عشر سنوات آخذة في الضمور وتغيظ الناس يومًا بعد يوم. وهي أقلّ قبولًا في الوقت الذي تقوم في إسرائيل حكومة هي الأشد ميلًا إلى اليمين وحتى أقصى اليمين في تاريخها، وحيث تجعل بعض الأحزاب الحاكمة نُصب أعينها المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان.

أليست الرغبة في منع حوار اعترافًا بالضعف؟ أليس الأجدر القيام بحجاج نقديّ مضادّ؟ وهل يسَع المجلس اليهودي أن يأسف لنقل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى فرنسا وأن يتصرّف في الأوان ذاته على هذا النحو؟ وإذا ما تمكّن المجلس اليهودي من الحيلولة دون انعقاد الندوة، على الرغم من الاحترام الكبير الذي يحظى به ستيفان هسَل والنجاح الباهر الذي حقّقه كتابه، فبالإمكان التنبؤ بالمشاكل التي يتعرّض لها أشخاص أقلّ شهرة ممّن ينتقدون هم أيضًا عمل الحكومة الإسرائيلية.

يبدو أن المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا يخضع لضغط القسم الأكثر جذرية أو تطرفًا من قاعدته. وهو إذ يتبنّى مطالبهم فإنما يساهم في زيادة تطرّفهم. وهو يضغط على المسؤولين السياسيين، والصحافيين، والمثقفين، خالقًا لدى عدد منهم مناخًا من الخوف يقودهم إلى الامتناع عن إبداء آرائهم في هذا الموضوع. إن الخوف الذي يثيره هذا المجلس يمكنه أن يُقيّد النقد الموجّه إلى الحكومة الإسرائيلية على المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن له مفاعيل ضارّة لا تفيد أحدًا.

إن كلًا من برنار هنري ليفي (المعتاد على ذلك في الواقع) وألان فنكيلكروت بتأييدهما منع انعقاد الندوة (آملَين ألا ينكشف تحزُّبهما أمام

الملأ) إنما يصنّفان نفسيهما في فئة ممارسي الرقابة. وهذا أمر متناقض مع الوضعية العلنية والعامة التي يتخذانها. ومن الغريب أن الذين يعارضون مقاطعة المنتجات ينادون هم أنفسهم بمقاطعة الأشخاص الذين يختلفون معهم.

12

http://pascalbonifaceaffairesstrategiques.blogs.nouvelo/bs.com/archive

le-crif-finkielkraut-et-bhl-censurent-stephane-//٢٠١١/٠١/١٨

hessel.html

بيان الفلاسفة ألان باديو، وإتيان باليبار، وجان رانسييه، ومثقّفين فرنسيّين آخرين ضدّ إلغاء الحوار مع ستيفان هسَل لماذا ألغوا ندوة هسل؟

صحيفة ليبراسيون، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١[13]

في الثامن من كانون الثاني/يناير، أعلن موقع مِديابار Mediapart عن انعقاد ندوة - حوار لستيفان هسل، اليوم، في دار المعلمين العليا، حول النداء المقدّم إلى وزير العدل، ميشيل مرسييه، دفاعًا عن شرعية مقاطعة منتجات إسرائيلية. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، رحّب ريشار براسكييه، رئيس المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا، بقرار مونيك كانتو - سبربر، مديرة دار المعلمين العليا، إلغاء الندوة. وقد دعت مجموعة من المنتمين إلى تلك الدار إلى التجمّع هذا المساء عند الساعة ٣٠:١٨ في ساحة البانتيون [بباريس]، للاحتجاج «ضد الرقابة ومن أجل الدفاع عن حرية التعبير».

لقد علمنا بمزيج من الذهول والسخط، من خلال بيان صادر عن المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF)، أن اللّقاء المقرر انعقاده في الثامن من كانون الثاني/يناير في دار المعلمين العليا مع ستيفان هسَل قد أُلغي بناء على طلب المجلس المذكور. وها إن رجلًا كرّس حياته كلّها للنضال من أجل الحرية يجد نفسه ممنوعًا من الكلام لأنه ذكّر بحقوق الشعب الفلسطيني.

إن هذا التدخل ليس عملًا منعزلًا. فمنذ زمن بعيد والمجلس اليهودي وبعض الشخصيات المرتبطة به يمارسون ألوان الافتراء والتخويف بحقّ المناضلين، فنّانين وجامعيّين يهود وإسرائيليّين، بجريرة معارضة انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها دولة إسرائيل. ولقد نجحوا بوجه خاص في إخراج سينمائي إسرائيلي من فرنسا لأن أفلامه لم تعجبهم.

واليوم تؤكد هذه المؤسسة بمنتهى الصراحة ما تدّعيه من حقّ لها في تقرير مَن يمتلك، في فرنسا، حقَّ الكلام عن إسرائيل وفلسطين ومن لا يحقّ له ذلك. ولم يكن من قبيل المصادفة أن تفعل ذلك في مكان رمزيّ مقترن بفكرة البحث الحرّ. وإذا ما قبلت مديرة دار المعلمين العليا الأمر المفروض عليها من قبل تلك المؤسسة فإنها تلحق العار بوظيفتها. ينطبق الأمر نفسه على وزيرة التعليم العالي إذا ما ثبت أنّها تدخّلت شخصيًا من أجل إلغاء اللقاء الموعود.

إن هذه الأعمال مرفوضة. ولا بد أن يكون حقّ انتقاد أعمال الحكومة

الإسرائيلية، مثل أيّ حكومة أخرى، محترمًا على أراضينا الوطنية. ولا يحقّ لأي مؤسسة أن تحدّد لنا، تبعًا للمصالح الخاصة التي تمثلها، ما يجب علينا قوله، أو كتابته، فضلًا عن سماعه.

الإمضاء: ألان باديو (خريّج دار المعلّمين العليا، أستاذ فخريّ في الذار نفسها)، إتيانّ باليبار (خريّج د. م. ع، أستاذ فخريّ في جامعة باريس الغربية)، إيفار أكلاند (خريّج د. م. ع، أستاذ فخريّ في جامعة كولومبيا البريطانية، فانكوفر)، جان- مارك ليفي- لبلون (خريّج د. م. ع، أستاذ فخريّ في جامعة نيس)، ماري- جوزيه مونزان (خريّجة د. م. ع.، مديرة أبحاث في المجلس الوطني للبحث العلمي)، جاك رانسيير (خريّج د. م. ع، أستاذ فخريّ في جامعة باريس الثامنة)، إيمانويل تيزي (خريّج د. م. ع، مدير دراسات في معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس).

للمؤلف:

مواطن بلا حدود

محادثة مع جان- ميشال هلفيغ

منشورات فايار، ٢٠٠٨

يا لذاكرتي، والشعر، وافتقاري

منشورات لوسوي، ٢٠٠٦

رقص مع القرن

منشورات لوسوي، ١٩٩٧

---

13 ٠١٠١٢٣١٤٢٢çpourquoi-/http://www.liberation.fr/politiques
-a-t-on
.annule-la-conference-de-hessel